



بيروت في 9 آذار 2023

تشير جمعية مصارف لبنان الى بياناتها السابقة التي لفتت الى وجوب تصحيح الخلل في بعض القرارات القضائية التعسفية بحقها. وإزاء ما رأت فيه خطوة أولى بالاتجاه الصحيح من قبل حضرة المدعي العام التمييزي، أعربت عن ايجابيتها الحذرة آملة ان تتبعها خطوات أخرى بنفس الاتجاه، تستعيد فيها القرارات القضائية ما عرف عنها سابقاً من عدالة وكفاءة وحياد ومساواة.

وللأسف، كانت المصارف محقّة في موقفها الحذر، اذ صدرت خلال الأيام القليلة الماضية قرارات قضائية تعسفية جديدة، عادت تكيل بمكيالين، فتلزم المصارف بقبول تسديد الديون العائدة لها بالعملة الاجنبية بذمة المقترضين بشيك مسحوب على مصرف لبنان او بالليرة اللبنانية على أساس سعر صرف 1,500 ليرة للدولار الواحد فيما تلزم المصارف بتسديد او بتحويل الودائع بالعملة الأجنبية نقداً وبنفس العملة ولصالح بعض المودعين على حساب المودعين الآخرين.

لم تأخذ هذه القرارات القضائية بالاعتبار بديهيات العمل المصرفي. فللمرة الالف، ان المصارف لا تطبع العملات، فهي تأخذ أموال المودع لتقرضها الى من يحتاج اليها، على ان يعيدها لها مع الفوائد فتعيدها المصارف بدورها الى المودع مع فوائده، محتفظة بهامش ربح لها. اما إذا صدر قرار قضائي الزم المصرف بقبول وفاء الدين الممنوح من الودائع بالعملة الأجنبية، بشيك مسحوب على مصرف لبنان او بالليرة اللبنانية على أساس سعر صرف قدره 1,500 ل.ل. للدولار الواحد، فكيف يمكن للمصرف ان يعيد الى المودع وديعته نقداً بالعملة الأجنبية؟ وإذا تمكّن من اعادتها الى أحدهم من مخزونه، فكيف يعيدها للآخرين؟

وللعلم، ان مثل هذه القرارات القضائية التعسفية ألزمت المصارف التي كانت قد اقرضت للقطاع الخاص بتاريخ 2019/10/17 حوالي الأربعين مليار دولارا اميركيا، ان تقبض أكثر من ثلاثين مليار دولارا اميركيا بموجب شيكات مسحوبة على مصرف لبنان او بالليرة اللبنانية على أساس سعر صرف قدره 1,500 ل.ل. للدولار الواحد. ولم تدرك القرارات القضائية انها بذلك تقلّص من فرص المودعين باستعادة ودائعهم بالعملات الاجنبية، بل وتقضي عليها.

ان المصارف لم تترك وسيلة قضائية للمطالبة بتصحيح الخلل الا وسلكتها، انما دون جدوى. بل على العكس، فان بعض القرارات القضائية الانتقامية زادت وزادت من خطورتها، وقد وصلت الى حدّ الحجز على موجودات المصارف، ناهيك عن التدابير الجائرة بحق القيمين عليه، وكأنها تحملهم مسؤولية قراراتها غير

المحققة، بصرف النظر عن قرينة البراءة التي يجب صيانتها احتراماً للحرية الفردية ولسرية التحقيق، حيث تنعكس القرارات المتهورة والمعلومات المسربة سلباً في الداخل والخارج عن المودعين بالدرجة الأولى.

فإزاء ما تقدّم، وحيث أن الوضع بلغ من الخطورة بمكان لم يعد يكفي معه لفت النظر والاعتراض والإنذار، بل أصبح من الضرورة الملحة أن تتحمل السلطات الرسمية من تنفيذية ونقدية وقضائية وتشريعية مسؤوليتها بإيجاد حلّ شامل لأزمة نظامية عبر إصدار قواعد عامة ملزمة للجميع لا تقتصر على مصارف معينة ولا حتى على جميع المصارف، بل تطال كل القطاع المالي وتمسّ أيضاً المودعين،

فإن جمعية مصارف لبنان تجد نفسها مكرهة إلى العودة إلى الاضطراب ابتداءً من صباح يوم الثلاثاء 14 آذار 2023 مطالبة باتخاذ التدابير القانونية السريعة لوضع حدّ لهذا الخلل في اعتماد معايير متناقضة في إصدار بعض الأحكام التي تستنزف ما بقي من أموال تعود لجميع المودعين وليس لبعضهم على حساب الآخرين، ولمعالجة هذه الأزمة بشكل عقلاني وعادل ونهائي، تتحمّل فيه الدولة بصورة خاصة مسؤوليتها في هذا المجال.

مديرية الاعلام والعلاقات العامة